

المؤلف تسمية القعود في الثانية بالآخر باعتبار المشاكلة وفي المد
شئ عن القعود الأخير كما أوجبه وكيف يكون كالمجلسين قد التمهيد
والعبارة للامام حتى لو عاد ولم يعلم بالقعود حتى يسجد ولم يفسد صلاة
ما لم يتعدوا التسبؤ وفيها يلغى أى يصل ترك القعود الأخير وقيد
الخامسة بسجدة ولم يطل فرضه انتهى **عاد ما لم يسجد** أى يقيد ركعة
بالسجدة وهذا إذا ما إذا سجد دون ركوع فإنة يعود أيضا لعدم
عنده بهذا التسبؤ فيعود لا صلح صلوة لأن ما دون الركعة
الركعة **أول وسجد للسجود** لأنه الخوض وهو القعود هنا الأخير
يفصل هذا بين ما إذا كان إلى القعود أقرب ولا وكان ينبغي أن يسجد
فيما إذا كان إليها أقرب كما في الأولى لما سبق **أول ما فرضه** **فعل**
لأنه أحكم شروع في النافذة قبل أن كان الركعة ومنه ضرورة
خروج عن لفرض سجود في النفل لو قام إلى الثانية يعود ولو سئ
وعن البرذوي لا يعود وقيل هذا قول إلى حنفية والأول قول محمد
يسجد للسجود على الكمال والخلاف فيما إذا حرم بنية الأربع فإن نوى
ثنتين عاد اتفاقا شرح المشية وقوله صار فرضه نفل أى برغ رأسه
من السجود عند محمد وهو المختار الفتوى وهو تمام الركن بالانقضاء
وعند أبي يوسف بوضع الجبهة وقائض الخلاف تظهر فيما أذوع
جهتهم فسبقه الحكمة فرفع راسه للوضوء فتروضا فتدلى يوسف
لا يمكن اصلاحها لبطولها وعند محمد بن يونس قيل لما أخبر أبي يوسف

بحجرات

يجوا بجملة قال في صلوة فسدت أصلها المحدث نوره بمحجة مكسوة بجها
هذه كلمة تعجب أريد بها التهم وقيل الصواب يتمها والرائ غير حاله فهو
ضم سادسة ان شاء لانه لم يشع في النفل قصد اليلز ما تمامه بل يندب **وجوب**
في الفجى لان النفل قبل قصد الأيكه فبالطلاق أولى **ولو في العصر** و
سكت عن المغرب لانه نصير اربعا فلو ضم فيها كذا ذكره الشارح وذكر
في الدرر ما مضى وفي الثلاثى القصار اربعا فلو ضم فيها لا يحتاج اليه
إذا ركعات الثلث بضم الرابعة اليها تحولت إلى النفل فخلطت الصلوة التامة
ولا محل لقول المصنف هنا **الركعة في الضم فيها على الصحيح** أى
صلوة الفجر والمغرب بل يتعين تأخيرها عن قوله وان قصد الأخير إلى آخر
بغنى إذا قصد على من الثانية من صلوة الفجر والثالثة من صلوة المغرب
ثم قام ساهبا إلى الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية ولم يتذكر حتى قيد
ركعتين بالمسبح فانه يضم رابعه في الفجر وخامسة في المغرب ولا ينوبان
عن سنة المغرب كما في الدرر معلول بان مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
كانت تجزئة مبتدأة والحاصل ان ضم الخامسة في صلوة المغرب مفروض
فيما إذا قام إلى الرابعة ساهبا بعد ان قد على رأس الثالثة ولم يتذكر
حتى قيدها بالمسبح بخلاف ما إذا سئ عن القعود الأخير والمستنبط
خبر لا يضم خامسة نصير وتره الأربع نفل وهذا التقدير ظهر في ما في
كلام المصنف من إيهام خلاف المراد وان الصواب تابع قوله لا كراهة
في الضم فيها بان يذكر عقب قوله وضم إليها أخرى لتصير الزائدتان لها

Copyrighted material